

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٣٣ لسنة ٢٠١٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکمات

التأديبية وتعديلاته ؛

وعلى حكم المحكمة الإدارية العليا الدائرة الثانية موضوع فى الطعن رقم ٢٥٠٦١

لسنة ٥٥ ق عليا ؛

وعلى موافقة المجلس الأعلى لهيئة النيابة الإدارية بجلسة ٢٠١٥/١٠/١٠ ؛

وعلى ما عرضه وزير العدل ؛

قرر :

(المادة الاولى)

ترجع أقدمية السيد / محمد السيد محمد أحمد حجازى - رئيس النيابة الإدارية من الفئة (أ)

فى وظيفة معاون نيابة إدارية ، إلى ٢٣/١٢/٢٠٠١ - تاريخ صدور القرار الجمهورى

رقم ٤٤٥ لسنة ٢٠٠١ - ووضعه بين أقرانه طبقاً للترتيب المقرر قانوناً وما يترتب

على ذلك من آثار .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، وعلى وزير العدل تنفيذه .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٧ هـ

(الموافق ٢٩ ديسمبر سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى